مجلة البحوث السياسية و الادارية

JPAR

2017./ Vol. 06, N°02

E-ISSN : 2602-6104

University of Djelfa Algeria

Available online at http://www.asjp.cerist.dz

الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي: دراسة حالة مالي

The power struggle and the problematic of state-building in the African Sahel : A case study of Mali

الدكتور: إسماعيل زروقة

أستاذ محاضر – قسم ب –

ملخص:

تعد منطقة الساحل الافريقي من بين اكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار للأمن غير المسبوق ، وما يخلفه من اثار سلبية على عملية التنمية في هذه المنطقة و الدول المجاورة ، حيث اصبحت المنطقة المصدر الاساسي للكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفير ادنى ضروريات الحياة ، رغم احتواء المنطقة على مادتي النفط و اليورانيوم . اما مفهوم عملية بناء الدولة ، فيعرفها **Francis Fukuyama** بانه : "تقوية المؤسسات القائمة ، و بناء مؤسسات جديدة فاعلة و قادرة على البقاء و الاكتفاء الذاتي" ، لتفسح المجال بعد ذلك واسع لنمو ظاهرة جديدة ألا وهي الظاهرة العسكرتاريا ،وذلك من خلال تدخل المؤسسة العسكرية من حين إلى أخر للهيمنة على العملية السياسية ، وفي هذا السياق لم تسلم دولة مالي هي الأخرى من حالتي اللاستقرار السياسي والاقتصادي والفوضى الاجتماعية ، كل هذا كان وليد تنامي وتزايد حدة الصراع على السلطة بين النخب السياسية والمؤسسة العسكرية ، والنخب السياسية والجماعات الاثنية.

الكلمات المفاتيح : مالي ; منطقة الساحل ; بناء الدولة ;الصراع ;التنمية .

Summary:

The African sahel among the most regions of the world is witnessing a state of collapse of security unprecedented , And its negative effects on the development process in the region and the neighboring States, As the region has become the main source of many problems That are often not to provide the minimum necessities of life, Despite the containment of the region to the subjects of oil and uranium enrichment ,and The concept of the State-building process ,because the definition of Francis Fukuyama that : " The strengthening of existing institutions , And building new institutions in an active and survival and self-sufficiency, Allowing the after the large growth of a new phenomenon wich called militarism, Through the intervention of the military institution from time to another to dominate the political process, In this context, affected by the State of Mali is the other cases of political and economic instability and social chaos , And all of this was due to the growing and increasing the intensity of the conflict on authority between the political elites and the military, The political elites and ethnic groups.

Keywords : Mali - African Sahel – state building – struggle -power – development..

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الصراعات ، ظاهرة مرضية طردية نخرت جسم الإنسان منذ ولوجه إلى الحياة ، فأثرت على مستوى تفكيره دافعة به صوب الجنوح للتناحر والتناقض والعراك ، ليجسد نفسه بعد ذلك في دوامة يصارع وينازع من أجل الوجود والبقاء والاستمرار ، ومع تطور الأحداث وتعاقب الحقب الزمنية انتقل الصراع من صفته العمومية ، أي صراع القوي يأكل الضعيف ، إلى حلته الخصوصية والمتجسدة في الصراع على السلطة ، سواء بين ما هو مدني وعسكري ، أو بين المعارضة والنظام الحاكم ، أو بين الحاكم والمحكوم ، وإذا مار بطنا هذه الظاهرة مع ما شاهدته وتشهده منطقة الساحل الإفريقي من فوضى وللاستقرار السياسي لا نجدنه يعود بالدرجة الأولى إلى فترة ما بعد الاستعمار أين اعتمدت جل الدول المنتمية إلى هذا الحيز الجغرافي لنظام الحزب الواحد ، كآلية لبناء الدولة وليس كوسيلة لتكريس الاستبداد والاستعباد ، إلا أن المسلمة الثانية سجلت حضورها وبقوة عن الأولى وهو ما أدى إلى انتماء الشعور وارتفاعه لدى شعوب المنطقة بأن دولة ما بعد الاستدمار لم ترتقي بعد بلوغ مراد بناء دولة الوطنية الحديثة ، لتفسح المجال بعد ذلك واسع لنمو ظاهرة جديدة ألا وهي الظاهرة العسكرتاريا ،وذلك من خلال تدخل المؤسسة العسكرية من حين إلى أخر للهيمنة على العملية السياسية ، وفي هذا السياق لم تسلم دولة مالي هي الأخرى من حالتي للاستقرار السياسي والاقتصادي والفوضى الاجتماعية ، كل هذا كان وليد تنامي وتزايد حدة الصراع على السلطة بين النخب السياسية والمؤسسة العسكرية ، والنخب السياسية والجماعات الاثنية ، وفي هذا السياق نتساءل قصد الإجابة عن **إشكال جوهري مفاده:إلى أي مدى أثر الصراع على السلطة في فشل مشروع بناء الدولة الوطنية في الساحل الإفريقي بصفة عامة ، ومالي بصفة خاصة ؟**

المحور الأول : المضامين المفاهمية والنظرية للصراع والساحل الإفريقي.

تعريف الصراع والمفاهيم المشابهة له .

أدبيات الصراع ثرية ثراء المختصين في هذا المجال ، ويظهر ذلك جليا من خلال تعدد المفاهيم المنتسبة لهذه الظاهرة ، وكذا تعدد و تنوع بؤر الاهتمام بهذه الأخيرة ، وهذا ما جعل هؤلاء المختصين يركزون على أكثر من نقطة في دراستهم وتحليلهم لمفهوم الصراع ، وهذا ما يوحي بأن هذا المفهوم يتميز ببعدين أساسين يتمثلان في التعقيد والتشابك ، أي انه لا تختلف عن باقي المفاهيم الأخرى من حيث صعوبة إيجاد تعريف جامع ومانع له .

وعليه نستعرض التعريف اللغوي والاصطلاحي للمفهوم .

أ – **التعريف اللغوي للصراع** : الصراع كلمة أصلها مشتق من الكلمة اليونانية conligereوتعني الكفاح معا أو التصارع معا .strike together(1).

أما في اللغة العربية مشتق من الفعل صراع ، الصرع ،الطرح بالأرض ، معالجتهما أيهما يصرع صاحبه(2).

ب – **التعريف الاصطلاحي** : يعني الصراع الصدام بقصد الاحتواء وقد ينتهي بالافتراق . (3).

كما يعني الصراع :"الاشتباك والعراك بين طرفين أو أكثر حول مصالح وأهداف مشتركة ." (4).

❖ ج . **أهم التعاريف المقدمة للصراع** :

نجد علماء الاجتماع يعرفون الصراع على انه :"تنافس على القيم وعلى القوة وعلى الموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم "(5).

أما علماء النفس يعرفون الصراع على النحوي التالي :" التعارض بين دافعين أو نزعتين أو رغبتين أو أكثر بحيث يحبذ

كل جزء من الشخصية واحدا منها وهنا يقع الصراع بين أجزاء الشخصية ." (6).

أما في علم السياسة فينظر إلى الصراع على أنه :" ظاهرة ديناميكية تتضمن موقفا تنافسيا معينا يكون كل المتفاعلين فيه عالما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة ، كما يكون كل منهما مضطر لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الأخر ." (7).

المفاهيم المشابهة لمفهوم الصراع:

نظرا للغموض واللبس الذي يسود الأدبيات اللغوية في بعض الأحيان والتي تؤدي إلى الخلط بين مفهوم الصراع وباقي المفاهيم الأخرى ، هنا وجب علينا الوقوف على هذه النقطة من أجل شرح وتفكيك المصطلحات التي غالب ما تستعمل مرادفا للصراع وهي كالأتي :

مفهوم التوتر : يشير إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وجهودا متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض والتوتر حالة سابقة على الصراع وكثيرا مار فقت انفجار الصراع . (8).

01-مفهوم التنافس : هناك من يخلط بين التنافس والصراع ويعتبرهما مترادفين ، في حين أن الصراع يختلف عن المنافسة ، ذلك لأن الصراع موجه نحو طرف أخر ، وهو يتضمن أفعال ومحاولات لإعاقة الطرف الأخر ، بينما المنافسة تسعى لتحقيق هدف دون التدخل في شؤون الطرف الثاني ، وهي كالاستجابة والتنافس على السلطة بدون إعاقة أهدافه ونشاطاته ويمكن أن تؤدي المنافسة إلى صراع وذلك عندما تكون المنافسة غير شريفة ، أو تقترن بالوشاية بالطرف الأخر لدى الرئيس ، أو تشويه الحقائق .

02-**مفهوم الاختلاف** : يشير الاختلاف إلى الطبيعة البشرية بين الناس من حيث التشكيلة الفزيولوجية ، ومن هنا ينظر إلى الاختلاف أنه أمر من الأمور العادية ، إن لم ينظر إليها باعتبارها من الأشياء التي تتسم بطابع خاص للحياة يضفي عليها قدرا من الحيوية والفعالية ، لم يكن ليتحقق فيما لو تماثل الأفراد في كل شيء بينهم ، وقد يختلف الأفراد في ذهنياتهم وعقلياتهم وتصوراتهم وأفكارهم ومعتقداتهم ، لذلك يكون الاختلاف سببا للصراع .

03- مفهوم النزاع : يعتبر الصراع نزاع مباشر بين أفراد وجماعات من أجل هدف واحد ، وهنا تعتبر هزيمة الخصم شرطا ضروريا للتوصل إلى الهدف ، فالنزاع يشير إلى درجة اقل حدة واقل شمولا من الاختلافات عكس الصراع . (9).

04-**مفهوم عدم الاتفاق** : مصطلح يشير إلى حدوث عدم الاتفاق disagreemen،أي أن حدوثه يرتبط بتعبير الأفراد عن تفضيلاتهم وأولوياتهم مقارنة بتلك الخاصة بالآخرين ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدم الاتفاق في حد ذاته يمكن أن لا يترتب عليه أيا من أنواع الأذى أو الضرر ، أو أي نتائج وانعكاسات محددة(10) ، أي هنا في بعض الأحيان ما تختلف وجهات النظر بين صانعي القرار داخل منظمة حول بعض المسائل ، فتارة نجد التقاء وجهات نظرهم ، وتارة آخرة نجد تقاطع وتباعد في ذلك .

05-**مفهوم الأزمة** : هي مواجهة متوترة بين مجموعات مسلحة معبأة معنويا قد تصل إلى درجة التهديد والصدام الظرفي وتمهد الأوضاع إلى حرب أهلية وشيكة أو إنهيار عام للقانون والنظام السائد وتكون عندما يجعل احد الأطراف فجأة الطرف الأخر في وضع لا يطاق ويقتضي منه اتخاذ قرارات سريعة والقيام بردود أفعال عنيفة إذا كان قابل بفقدان قيمته . (11).

مفهوم الحرب : يعطي الفيلسوف البوسني كليزفيتش مفهومه للحرب قائلا :" الحرب ليست شيء مختلف عن المبارزة وفي نطاق واقع" ، في حين يذهب الجنرال الصيني

القديم صن تزو للقول :" أن الحرب تتطلب فهم العدو قبل فهم إستراتجيته ، من هنا فالحرب هي أقصى مراحل الصراع عنفا ، فهي بذلك تتطلب من أطراف الصراع امتلاك أكبر قدر من القوة الكافية للإطاحة بالأخر ومن ثم تحقيق المصلحة الذاتية ، هي أن الحرب هنا هي النتيجة النهائية للصراع(12).

❖ **مراحل الصراع :**

الصراع بطبيعته عملية دينامكية من الصعب وصفها في عملية ذات نقطة بداية محددة ونقطة نهاية محددة ، ومن الممكن في بعض الحالات أن يمتد الصراع إلى فترات طويلة وأن يتحول من صراع بسيط مفهوم الأبعاد إلى نوع من الصراع المعقد غير واضح الأبعاد ، وبهدف التعرف على دينامكية الصراع فإننا سوف ننظر إليه من المراحل التالية :

- **مرحلة الصراع الخامل** : هي المرحلة التي تتوفر فيها مسببات الصراع دون حدوثه ، ومن أمثلة ذلك الحالات المواقف التي يتنافس فيها أعضاء المن بعض الموارد المحدود رغ الأهداف المتعارض ت وجو وتناقض وظيفي . الحالات لا يطفو الصراع إلى السطح نصرا انخفاض حدته وعدم استعداد طرفاه للدخول فـ
- **مرحلة الصراع المد** حلة عندما يدرك أطراف الصراع أن هنا وغالب ما يبدأ الطرف الذي يشعر أطراف الصراع بتناقض أو تضارب في المصالح والأهداف في هذه المرحلة .
- **مرحلة الصراع المحسوس** : هي المرحلة التي تشعر فيها إطراف الصراع بالظواهر والمؤشرات الدالة على بدء الصراع الفعلي بين الأطراف المختلفة ، وبمعنى أخر هي المرحلة التي يترجم فيها الصراع المدرك إلى مقدمات الصراع الواقعي أو الفعلي .

مرحلة الصراع الواقعي : هي مرحلة استخدام السلوك في إظهار الأفعال وردود الأفعال المترتبة على وجود الصراع ومن أمثلة هذه الأفعال الهجوم أو الانسحاب أو تقديم تنازلات ، وفي هذه المرحلة تبدأ أطراف الصراع في التفكير في إنهاء أو حل الصراع .

- **مرحلة ما بعد الصراع** : هي المرحلة التي تعكس طبيعة العلاقة بين الأطراف المتصارعة في مرحلة ما
- **بعد انتهاء الصراع** ، وفي الكثير من الأحيان يمكن أن تتوصل أطراف الصراع إلى حل دائم وعادل للصراع وخاصة في الحالات التي تتساوى فيها مصادر القوة بين الأطراف المتصارعة ، وفي أحيان أخرى يصعب التوصل إلى مثل هذا الحل الدائم العادل ، ويتم بدلا منه التوصل إلى حلول مؤقتة إلى حين استجماع القوة لاستكمال الصراع .

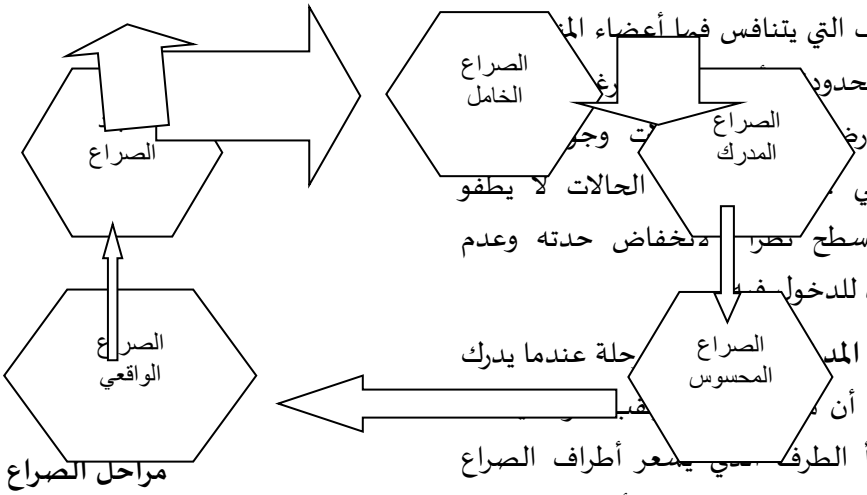

مراحل الصراع

يشير المخطط إلى مراحل الصراع ، وهذا من خلال قياس درجته حدته ومدى تعقيده ، ومن ثمة خطورته ، وصولا إلى حل له ، أو تغذية عكسية لكل مرحلة من المرحل السالفة ، وحسب ما هو موضح في المخطط أن الصراع ينشأ في مرحلة ، ثم ينمو ويستمر في المرحلة التالية ، ففي كل مرحلة من المراحل تزيد خطورته ، كما تتضح الرؤية لإيجاد حل له ، أو تفاقمه وتجدده واستمراره لمرحلة أطول . (13).

أنواع الصراع ومرتكزا ته:

إن تنوع التقسيمات وتعدد المعايير والاختصاصات ، ناهيك عن المؤشرات المستخدمة من قبل الباحثين كل حسب مجال تخصصه وزاوية نظره للظاهرة محل الدراسة . هذا ما يجعلنا نقف أمام العديد من المعايير المصنفة لأنواع الصراعات .

فالتقسيمات تختلف و المعايير تتعدد وتتنوع كل حسب زاوية تركيزه ، فمن منظور درجة ظهور الصراع فيمكن التمييز بين صراع علني واضح، وصراع كامن ومستتر، ومن منظور درجة الصراع والتي يمكن على أساسها التمييز بين الصراع العنيف وغير العنيف. أما فيما يتعلق بمسببات الصراع فتنقسم إلى صراع العلاقات، وصراع المعلومات، وصراع الاهتمامات وصراع المصالح وصراع القيم. ونحن بدورنا نهتم بتحليل هذا المنظور الأخير.

أنواع الصراع من حيث مسبباته:

✓ **صراع العلاقات relationship conflicts:**

هذا النوع من الصراع يحدث عندما تتوفر الظروف الموضوعية له ،مثل قصور الموارد المحدودة أو النادرة أو قصور الأهداف المتبادلة، وهكذا فان هذا النوع من الصراع ينجم عن غياب قراءة جيدة لأطراف الصراع للقضية المتصارع فيها ، وقد يؤدي هذا النوع من الصراع في الأخير إلى نتائج وخيمة متمثلة في تحطيم وتدمير الأخير ، وهذا دائما راجع استمرار السلوكيات السلبية المنتهجة من قبل كل طرف من الأطراف المتصارعة فان صراعات العلاقات غالباً ما تؤدي بشكل واقعي أو غير واقعي إلى تصعيد الصراعات التحطيمية والمدمرة.

وفي هذا السياق فان هذا النوع من الصراعات نجده مثيله في تصنيف لويس كوزر للصراع، بين صراع واقعي وصراع غير واقعي، هذا الأخير الذي يعبر عنده عن حرمان الأفراد من المشاركة في المطالب الاجتماعية والذاتية، أو عدم قدرة أطراف الصراع المتنافرة على تحديد الأهداف (14).

✓ **صراع المعلوماتdata conflicts :**

يعتبر غياب الاتصال أحد أهم النقاط المدعات للاختلاف ومن ثمة الصراع بين الأطراف المتصارعة وهذا لكون هؤلاء الأخرين يعوزنا للمعلومات الضرورية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الحكيمة فصراع المعلومات وليد استقبل معلومات خاطئة ، من ثمة تفسير يكون خارج إطار قضية الاختلاف

ولهذا هن من يرى بأن بعض صراعات المعلومات قد تكون غير ضرورية الحدوث ، ومن هنا فإن أنجع الحلول لهذا الصراع هو التأكد من مدى صحية المعلومة .

✓ **صراع المصالح intrests conflits:**

يشير هذا النوع من الصراع إلى تلك المنافسة التي تنشب بين الأطراف المحل الصراع وهذا بغية سد ة حاجاتهم، ومن هنا فهذا النوع من الصراع غالبا ما يكون وليد اعتقد كل طرف من الأطراف بأن تلبيه حاجياته مرهون بدحض إبعاد الأخر ، ومن هنا فأن أفضل حل لهذا الصراع هو تحقيق أقصى قدر من التكامل بين مصالح الطرفين ، وكل النوايا المرجوة والنتائج التجريبية .

✓ **صراعات القيم values conflits:**

هي تلك الصراعات النابعة عن تصورات الأفراد لأنماط معتقداتهم المستخدمة للتعبير عن طقوس حياتهم المعيشية ، وعليه تلعب هذه الأخيرة دورا بارزا مهما في نشوب ما يسمى بالصراع القيمي فالصراع القيمي ينشأ عندما يحاول الناس فرض مجموعة قيمهم على الأخريين، أو أن تدعي حصر نظمها القيمية التي لا تسمح باختلاف المعتقدات ، وبحيث ليست هناك إمكانية لمحاولة تغيير النظم العقائدية والقيمية قصيرة نسبيا من خلال الوساطة والتدخلات الإستراتجية ، غير أنه يمكن أن يكون مفيدا دعم كل المشتركين للتعبير عن القيم والمعتقدات ، وهذا للاعتراف من جانب الطرف الأخر. (15).

✓ **صراع الاهتمامات Interests conflict :**

يعتبر هذا الصراع من أكثر أنواع الصراع شيوعا وذلك لأنهوذلك في وجود أساس أو قاعدة موضوعية للصراع يحدث داخل أي مجال سواء كان ماليا أو دينيا، أو أخلاقيا، أوبين أطرافه ، وعليه فان ما يميز هذا الأخير عن اجتماعيا، وقد يكون صراع الاهتمامات واقعيا، ظاهرا أوسالفه هو عدم تبلور أي مظاهر سلوكية ملموسة أو باطنا، مباشرا أو غير مباشرا، ففي المجال التنظيمي يتمثل فيمحسوسة يمكن في هذا الصدد الإشارة إليها كدلالة زيادة معدلات التنافس المهني والإداري بين الأفراد، وزيادةعلى وجود لصراع ، وفي سياق أخر إن هذا النوع من معدلات التبادل الثقافي والاجتماعي بين الأفراد حسب نسبالصراع إنما يعبر عن صراعات ذات مستوى اقل الاستهلاك الثقافي لهم. وبجانب العوامل والمؤثرات الخارجيةنضجا وتطورا عن النوع السابق .

هناك العديد من المؤثرات الداخلية التي تساعد على شيوع هذا النوع من الصراع ومنها طبيعة الأفراد والمستوى الثقافي الذي يتمتع به كل فرد منهم، والخلفية التاريخية والاجتماعية يلتقي هذا النوع من الصراع مع باقي أنواع الصراع السابقة ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بأطرافوذلك في تبلور أساس موضوعي للخلاف والتنافس بين طرفيه أو أطرافه، كما يتشابه صراع المكبوتات مع الصراع الكامن في عدم تبلور مظاهر سلوكية دالة عليه، وعليه فان ما يميز هذا الأخير عن الصراعات الأنفة الذكر هو وجود اختلال واضح في علاقات القوة بين طرفيه (أو أطرافه) لصالح طرف عل حساب الطرف الأخر، ومن فان الطرف الأقوى لا يعمد لاستخدام الفعلي للقوة لتحقيق أهدافه ، وإنما يكفي التهديد بها(17).

✓ **ج- الصراعات المكبوتة أو المقهورة Suppressed Conflict:**

الصراع(16).

أنواع الصراع من حيث درجة ظهوره:

ويقصد بذلك التمييز بين أنواع الصراع على أساس من وجود مظاهر سلوكية علنية من قبل أطراف الصراع ترتبط به .

ومن ثم تعد دالة على وجوده من جانب ، كما تستخدم في تحديد نوعه من جانب آخر.

✓ **الصراع الظاهر أو السافر Manifest Conflict:**

يشار إلى هذا النوع من الصراع لكونه نتاج مظاهر سلوكية تتجسد في العديد من الصور البطشية والقمعية ، كأعمال العنف أو التهديد باستخدام القوة ، أو إعلان عن مطالب محددة بصدد الصراع القائم من طرف وحداته المتناحرة ، وعليه فإن مثل هذه السمات تعكس مرحلة متطورة ومتقدمة من مراحل الصراع ، ومن ثمة تستخدم هذه المظاهرة المرتبطة بالصراع كأساس لوصفه بأنه صراع سافر أو ظاهر تمييزا له على نوعين : الكامن ، والمقموع .

✓ **ب- الصراع الكامن أو المستتر Latent Conflict:**

يشترك هذا النوع من الصراع ، أي الصراع الكامن مع الصراع السابق ، أي الصراع الظاهر

✓ **أهم النظريات المفسرة للصراع .**

تتركز جهود جل نظريات الصراع وبشكل إن لم نقل عنه عام في البحث عن أسباب الاختلالات التي يعانها منها المجتمع ، والتي بموجبها تندفع فئات ووحدات هذا الأخير إلى التصارع والتصادم الدائم والمستمر ، وإزاء كل هذا تنطلق كل نظرية من نظريات الصراع وعلى حدا ، وبحسب توجهات البحثية والأكاديمية لروادها تطلق العنان مركزة على زاوية نظر بحثية تحاول من خلالها تغطية والكشف عن أهم الدوافع الكامنة وراء هذه الظاهرة ، أي ظاهر الصراع ، هذا ونجد أن معظم النظريات تلتقي في نقطة بحثية مشتركة ألا وهي ، أن فئات ووحدات المجتمع تتصارع ، حول القوة ، الثروة والسلطة(18).

نظرية ابن خلدون : انطلق ابن خلدون في تحليله للصراع من العصبية التي تسود القبائل العربية وترتقي إلى درجة تضامنهم ، وتطلعاتهم نحو التمدن والتحضر واستخدام عامل الملك والسؤدد والكفاح من اجل العيش والبقاء ، وبصفة عامة كيفية الحصول على السيادة والمال كمصادر لتفسير الصدام والصراع الذي ينشب بين القبائل العربية ،

وبهذا نجد أن ابن خلدون اتخذ ثلاث عوامل رئيسية لبروز ظاهرة الصراع بين القبائل العربية ، والتي هي العصبية ، ثم الملك ، وأخيرا العيش ، لكن تجد الإشارة هنا أن العصبية عند ابن خلدون تشكل المصدر الأساس للصراع ، فالعصبية عنده هي القرابة التي تستند إلى وحدة النسب وهي كذلك الحلف والولاء ، وهي القاعدة الأساسية للقوة والسلطة ، وهي تأخذ أكثر من معنى :

- العصبية تؤدي إلى الاتحاد والالتحام بين أفراد النسب الواحد لأنها تحملهم على التعاضد والتناصر لدفع العداء والعدوان وتحقيق المطالب .
- العصبية مصدرا للصراع إذ يمكن أن يظهر الصراع على عدة مستويات داخل الجماعة الواحدة وبين الجماعات المختلفة أي بين القبيلة الواحدة وبين القبائل المختلفة وكذلك يحدث الصراع بين البدو والحضر .

العصبية تؤدي إلى تحقيق الملك على اعتباراتها تتمحور بالأسباب حول السلطة والسيادة والتوسع في الحكم(19).

نظرية كارل ماركس :تستند نظرة كارل ماركس للصراع من خلال تحليله الصراع الناشب بين الطبقات الاجتماعية ، وفي هذا الصدد يعزز طرحه بالقول بأن تاريخ البشرية هو تاريخ الصرع الطبقي الاجتماعي, وهذا مدام هناك في المجتمع الرأسمالي فئتين: البرجوازيين ، وفئة العمال الكادحين وعليه يعود ماركس ليؤكد بان الصراع الطبقي كان ولا يزال قائما وهذا منذ ولوج الإنسان إلى الحياة أي على حد تعبيره أن تاريخ البشرية تاريخ زاخر بالصراعات ، وأي صراعات صراع الوجود بين من يملك وبين المستغل ، أي أن مصدر الصراع هنا تضارب مصلحتين تعظيم الثورة ، وفي المقابل فرض الوجود وتحقيق أقصى حد من الأجر (20).

وفي هذا السياق يعبر الصراع الطبقي عن تصارع طبقتين اجتماعيتين متخاصمتين هما الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة أو الطبقة المستغلة والطبقة المستغلة أو الطبقة القاهرة والطبقة المقهورة أو الطبقة الظالمة والطبقة المظلومة،وبهذا فإن مثل هذا الصراع الطبقي يوجد في المجتمع العبودي والمجتمع الإقطاعي والمجتمع الرأسمالي، ومن هنا نستشف أن تاريخ البشرية كما يرى ماركس لا يشهد الصراع الطبقي الاجتماعي فحسب بل يشهد أيضا الماسي الصراعية والاقتصادية والاستغلالية والاحتكارية التي ترافق هذا الصراع.

وبهذا يعتقد كارل ماركس بان ملكية وسائل الإنتاج من قبل طبقة معينة تمنح أفراد الطبقة المعنوية العالية والنفوذ الاجتماعي والاحترام والتقدير, بينما عدم امتلاك الملكية من الطبقة الأخرى يجعلها مكسورة معنويا ونفسيا وغير محترمة اجتماعيا ولا تملك القوة والنفوذ الاجتماعي والسياسي ، إن حالة كهذه تولد ظاهرة الوعي الطبقي عند الطبقة المحكومة,أي الشعور والإحساس بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية الصعبة، وان هذا الوعي يولد الوحدة الطبقية ثم التنظيم الثوري بين أبناء هذه الطبقة, الأمر الذي يدفع أفرادها إلى الثورة ضد الطبقة الحاكمة أو المستغلة ,هذه الثورة التي تقود إلى سقوط المجتمع وتحوله إلى نمط أخر يتسم بالتقدم والتنمية على النمط السابق من المجتمع.(21).

*ومن خلال ما تقدم يمكن أن نقول بان نظرية كارل ماركس الصراعية تركز على النقاط التالية :

- كلما تزايدت حدة الظلم في توزيع الموارد النادرة داخل نسق ما ازداد صراع المصالح بين القطاعات المهيمنة والخاضعة داخل النسق .
- كلما ازداد وعي القطاعات الخاضعة بمصالحها الجمعية الحقيقية ، ازداد احتمال تساؤلهم عن مدى شرعية بقاء استمرار النمط السائد الذي يتولى توزيع الموارد النادرة .
- كلما أدت التغيرات الاجتماعية التي أحدثتها الجماعات المهنية إلى تفكك العلاقات القائمة بين القطاعات الخاضعة ، ازداد احتمال وعي الفقراء بمصالحهم الحقيقية .

- كلما زادة مشاركة الأفراد المقهورين الخاضعين في العبير عما يعانونه من أس وآلام ازداد احتمال وعي هؤلاء بمطالبهم الجمعية الحقيقية. (22).

*هذا وبالرغم من كل الإسهامات التي قدمها كارل ماركس في محاولة منه لتغطية الانقسامات التي تحدث داخل المجتمع ، خاصة منه المجتمع الرأسمالي ، إلا أنه تعرض لمجموعة من الانتقادات والتي نخص بالذكر منها : انه ركز على العوامل المدادية كأسس لتفسير الصراع الطبقي ضاربا عرض الحائط باقي العوامل المجتمعية الأخرى ، هذا من جهة، ومن جهة يطبع على طرحه التشدد كونه ركز على مسببات الصراع ، وعض البصر عن تقديم حلول من شأنها تجعل جميع أفراد المجتمع داخل بوتقة واحدة ، أي أنه يقدم وصفة تؤدي بالمجتمع إلى التكامل والاندماج بدلال من التمزق والتشتت . (23).

نظرية رالف دارندورف : على ضوء أعقاب النظرية الماركسية لصحابها كارل ماركس والنظرية البنيوية لرائدها تالكوت بارسونز ، انبثقت نظرية رالف دارندورف ، الذي تأثر كثيرا بهاتين النظريتين لكن هذا لم يمنعه من البحث وتطوير قدراته العلمية في محاولة منه لإعطاء نظرة مغايرة لظاهرة الصراع التي تحدثت عنها النظريتين الانفتي الذكر ، حيث راح وبدون توالي في طرح أفكاره حول الظاهرة التي عدت بمثابة تعديل أكثر منها انتقاد لكل من كارل ماركس و تالكوت بارسونز فعل سبيل المثال أقترح أفكار بديلة لأفكار كارل مارس حول الصراع الذي ربطه بالعوامل المادية وحصره في التصادم بين طبقتين محددتين هما الطبقة البروليتارية والطبقة البرجوازية ، في حين يرى رالف دارندورف أن ماركس تجاهل أهمية التوافق داخل المجتمع ، ويقصد بالتوافق هنا أن كل نظام اجتماعي تتسم وحداته بالصراع ، فانه في الأخير لابد لتك الوحدات أن تتوافق وتتكامل ، أي أن رالف دارندورف يركز هنا على متغيرين أساسين أحدهما السبب والأخر هو النتيجة ، و أن العلاقة بينهما هي علاقة تداخلية أي هنا متغير الصراع ، ومتغير التوافق ، هذا وقد انتقد أيضا تالكوت بارسونز في أن استقرار النظام الاجتماعي يقوم على مدى قيام أجزاء النسق الاجتماعي بوظيفتها على أكمل وجه وهذا ما نجده يتعارض مع ما طرحه رالف دارندورف ، الذي يرى بأنه في بعض الأحيان يكون التغير الاجتماعي وليد تفكك اجزاء النسق الاجتماعي ، وعليه فالصراع من وجهة نظر رالف دارندورف هو صراع الهيمنة بين طبقة قوية ، وأخرى أضعف منها(24)، ولعل هذا ما جعله يميز بين ثلاثة أنواع من الظروف الاجتماعة التي تساعد على انفجار الصراع :

-ظروف تنظيمية وهي التي تساعد على تحويل الجماعات المستمرة إلى جماعات بارزة ودفعها إلى الدخول في عملية الصراع مباشرة .

-ظروف عملية الصراع التي تحدد درجة وقوع الصراع القائم بين الجماعات المشتركة في العملية .

-ظروف تغيير البناء التي تحدد سرعة وعمق اتساع تغيير البناء الاجتماعي . (25)

*أي من خلال ما قدمه رالف دارندورف من تصنيفات للأسباب الدافعة للصراع نستشف أن العوامل الإدارية وليست فقط المادية تلعب دورا كبيرا في الاختلاف المؤدي لحدوث الصراع ، ونفس الشيء نجده يتحدث عنه في التصنيف الثاني الذي أورد فيه أن كل من الطبقة المهيمنة والمهيمن عليها تحاول كل منها فرض ذاتها من خلال السعي وراء الكسب القوة أو زيادتها على نحو ما يجعلها تبسط هيمنتها .

- ولما كانت الهيمنة مرتبطة بامتلاك السلطة فإن رالف دارندورف ينظر إلى هذه الأخيرة باعتبارها :"علاقة شرعية قائمة على الهيمنة والخضوع ." وبتعبير أخر ، أي أنها القوة الشرعية المستوحاة من طاعة الآمر للمأمور ، وعليه ينطلق رالف في تحليله أهمية السلطة في المجتمع باعتبارها هي أحدهم مسببات الصراعات والتصدعات التي تصيب النظام الاجتماعي ، وهذا لكون طرفها جماعتين احدهما مهينة بالشرعية ومن ثمة الجبر

والإكراه ، والثانية متطلعة للتخلص من التبعية والارتقاء نحو امتلاك قوة الجبر و القمع و الإكراه . (26).

- **لويس كزر :** ينطلق لويس كوسر في تحليله لظاهرة الصراع من خلاله مؤلفه المعنون بـ :" وظائف الصراع الاجتماعي " ، والذي عدت فيه أفكاره بمثابة طرح جديد يحاول تطعيم نظرية الصراع معتمدا في ذلك أن خاصية الطبيعة البشرية في تكوينها وعلاقاتها تحمل صفة قابلية الوفاق وقابلية الصراع فبموجب هذا الطرح يرى كوسر بأن الحياة الاجتماعية لا تمثل التوازن والتكافؤ والانسجام دائما كما أنها لا تمثل التنازع والتصارع دائما ، وإنما هي ذات صفة متكاملة ومتوازنة ومتصارعة في نفس الوقت(27)، وبناء عليه لا يزال منظور كوزر عن الصراع من بين الاتجاهات الأكثر شمولا في الأدبيات المعاصرة وهذه الشمولية تتجلى في السلسلة العريضة من الظاهر المتغيرة التي تغطيها الفروض المتعلقة بالأتي :

01. **أسباب الصراع** : على عكس سابقيه فإن القضية الأولى أو الفرض الأول لكوزر عن أسباب الصراع فإنه يركز على الشرعية كالأتي :

- ✓ كلما تساءل الأعضاء المحرمون عن شرعية التوزيع الحالي للموارد الشحيحة كلما زاد احتمال مبادأتهم بالصراع.
- ✓ كلما قلت قنوات إزالة المظالم الخاصة بتوزيع الموارد الشحيحة كلما زاد احتمال تساؤلهم عن الشرعية .
- ✓ كلما زاد مسعى المحرومين للانضمام إلى عضوية الجماعات المتميزة والميسورة ، كلما قلت فرص الحراك ، كلما زاد احتمال سحبهم للشرعية .

* وبهذا يذهب كوزر إلى أن صراعات المصالح التي هي من هذا النوع يحتمل أن تنكشف فقط بعد أن يسحب المحرمون الشرعية من النظام .

02 . **شدة الصراع** : يقصد كوزر بهذا المفهوم مدى درجة الالتزام الانفعالي بمواصلة الصراع وعلى هذا يوضح الفروض التالية :

- ✓ كلما زاد تحقيق الظروف المسببة للصراع كلما كان الصراع أكثر شدة .
- ✓ كلما عظم الاندماج والانغماس الفعلي في صراع ما كلما كان الصراع أكثر شدة .

*وبهذا نجد كوزر يقول انه كلما استمرت الظروف المسببة للصراع كلما التزم الأطراف بالصراع .

03 . **عنف الصراع** : ويقصد كوزر من هذا المصطلح تلك الدرجة التي يحاول فيها أطراف الصراع إيذاء وإبعاد كل منهما للأخر ، أما بخصوص فروضه حول عنف الصراع فهي تتمثل كالتالي :

- ✓ كلما تصارعت الجماعات تنازعت على مصالح واقعية كلما قل العنف في الصراع
- ✓ كلما زاد تصارع الجماعات حول مصالحهم الواقعية كلما زاد بحثهم عن وسائل بديلة للصراع .

*فبالنسبة لكوزر يشمل الصراع الواقعي السعي وراء أهداف نوعية مقابل مصادر حقيقية للصراع .

04 . دوام الصراع : هنا تجدر الإشارة إلى أن كوزر أضاف متغير جديد وربطه بالصراع ألا وهو متغير الزمن ، وفروضه في هذا الشأن تتمحور كالتالي :

- ✓ كلما كانت أهداف الأطراف المعارضة للصراع محدودة بصورة أقل كلما طال أمد الصراع .
- ✓ كلما تضاءلت درجة الإجماع على أهداف الصراع كلما طال أمد الصراع .

05. وظائف الصراع : خصها كزر في الفرض التالي :

- ✓ كلما اشتد الصراع كلما قل التمايز في البناء ، وكلما كان البناء والتماسك الداخلي اقل استقرارا ، وبالتالي كلما زاد احتمال أن تكون المركزية استبدادية . (28).

02-مفهوم الساحل الإفريقي .

أ- **تعريف الساحل الإفريقي** :يطلق تعريف الساحل على ذلك الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية (البيضاء) وإفريقيا الجنوبية (السوداء) ، فهو الشريط الحاد بين المغرب العربي وبلاد السودان ، اذ يعد الساحل الإفريقي معبر تجاري تقليدي يقبع بين جهتي غرب إفريقيا ، وكذا البحر الأبيض المتوسط،في حين تمتد معالمه الحدودية من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر ، من موريتانيا إلى

السودان مرورا بمالي وبوركينافاسو ، والنيجر والتشاد والسودان ، ويقابله من الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغربي المطل على المتوسط(29) ، وإذ يتربع على مساحة جغرافية قدرها 1202001نسمة ، أي ما يعادل 31.4%من ماسحة قارة إفريقيا ، بينما وصل تعداد سكانه حوالي :196.2081 مليون نسمة (30)،أما الدول الحاملة لهذا الاسم ، فبالرجوع إلى تصنيف اللجنة مابين الدول لمكافحة الجفاف التي أنشئت سنة 1971 ، فإن دول الساحل الإفريقي هي : السنغال ، غامبيا ، موريتانيا، مالي ، النيجر التشاد ، وبوركينا فاسو ، لتضاف بعد ذلك غنيا بيساو والرأس الأخر . (31).

ب- **اهمية الموقع الجيوبولتيكي للساحل الإفريقي:**
تكتسي منطقة الساحل الإفريقي أهمية كبيرة في مقابل أطماع الدول القوية ، كيف لا وهذه المنطقة ورغم ترعتها السياسية والاجتماعية المتعفنة بإعصارات سياسية ،وأخرى اندماجية اجتماعية ، إلا أنه من زاوية نظر الجغرافية السياسية نجد أن الساحل يربط شمالافريقيا ووسطها ، وبالتالي فهو يشكل شريط واضح من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ، فهو بذلك يسيطر على الطرق التجارية في القارة ، وكذا يهيمن على الثروات الطبيعية والمعدنية الواقعة على حيزه الجغرافي كالماس ، النحاس واليورانيوم ، الذهب ، الحديد ، والزنك والرخام ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ، يزخر الساحل بثروة مائية كبيرة ، فمثلا نهر النيجر الذي يعتبر ثالث نهر أكبر نهر في إفريقيا بطول قدره 4160كم ، وعن مساحة تزيد بـ 02مليون كم2هو صالح للملاحة ،وكذا نهر السنغال سادس اطول نهر ، والخامس من حيث المساحة ، وبهذه الميزات الاقتصادية التي يحوزها هذا الحيز الجغرافي ، ودائما و في ظل غياب الاستقرار السياسي ، وفي ظل انعدام إدارة رشيدة تتطلع لاستغلال هذه الموارد للخروج بالمنطقة من دائرة التخلف إلى النمو والتنمية بشتى مجالاتها ، فأن أطماع الدول الكبرى لن تتوقف عن استنزاف الثروات ، وان ما ستذهب إلى ابعد الحدود ، من خلال دحض وجود هذه الدول تماما . (32).

ج-الطبيعة التركيبية لدول الساحل الإفريقي :
عند الحديث عن هذه المنطقة لابد من اخذ كل الظروف المحيطة بها بعين الاعتبار ، بدءا من التجاور الجغرافي والإقليمي حيث كل دول منطقة الساحل متجاورة حدوديا ، وهذا ما يعني أن ما يحدث للدولة سيكون له انعكاسات سواء كانت ايجابية أو سلبية على الدولة ب وهذا في إطار ما يسمى بحسن الجوار ، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن معظم هذه الدول متفاوتة من حيث المساحة وعدد السكان وراجع هذا تاريخيا إلى المستعمر الغاشم الذي رسم هذا الخارطة التي تتميز باختلاف وتفاوت من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وللتنويه فقط أن معظم هذه الدول

كانت خاضعة للمستعمر الفرنسي الذي لعب دوره بامتياز حيث بفضله أصبحت المنطقة تشهد عدد هائل من العرقيات والاثنيات المتناحرة على الوجه الدائم وعليه سنبرز أهم تركيبة لهذه الدول

01-طبيعة المجتمع في الساحل الإفريقي : يختلف التعدد والتنوع داخل المجتمع من بيئة إلى أخرى، فمثلا في البيئة الغربية نجد أن تعدد وتنوع المجتمع يصب في بوتقة واحدة هو الاختلاف في الهوية والدين ، لكن الالتقاء في الوحدة الوطنية ، لكن في الجهة المقابلة وفي البيئة الإفريقية نجد آن تعدد وتنوع المجتمع ، ينزوي حول غاية واحدة وهي ، نقر بالاختلاف الطابع الهوياتي والديني ، كما نقر استحالة انصهارنا في تحت لواء الوحدة الوطنية ، وعليه إن ما يميز الساحل الإفريقي هو تعدد الاثنيات والعرقيات ، الشيء الذي يقودنا مباشرة إلى فقدان التجانس الاجتماعي ، فهذا الوضع الأرعن الذي تعيشه جل دول الساحل ليس وليدة صراع السلطة فقط ، إنما يعود إلى الحدود الوهمية التي وضعها المستدمر قبل خروجه ، والتي هدف من خلالها إلى بقاء هذه الأخيرة تعيش في رونق التخلف السياسي والاقتصادي ، والتناقض والتناحر الداموي ، فتعدد الاثنيات أضحت سمة لكل دولة مشكلة للساحل الإفريقي ، فمثلا نجد في مالي :(البامبارا BAMBARA والسونغاي SONGHAIوالبولس PEULS، والكانوري KANOURI، والتوارق TOUAREG، وفي النيجر مثلا نجد (الهاوسا HAOUSSA، الجرما DJERMA، والكانوري KANOURI، أما في التشاد (العرب السودانيين ، الكريش ، التيدا ، اما في السودان العرب المسلمون في الشمال ، والبانتو المسيحيون في الجنوب ، كل هذا التعد والتنوزع في التركيبة الاجتماعية ، انتج لنا أزمة دارفور ، التوارق ....إلخ.

02-طبيعة الدولة : لعبت مجموعة من العوامل مجتمعة ، سواء كانت خارجية منها أو داخلية لعبت دورا كبيرا في فشل معظم دول الساحل الإفريقي بعد حصولها على الاستقلال في بناء مسار الدولة الحديثة ، بحيث من الناحية السياسية الدول الجديدة التي ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري لها قد أبانت عن فشلها في تحقيق سلطتها على أراضيها ، ومن ثمة خلق توليفة حديثة من الدول مبينة على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وتوفير ضمانات المساواة للجميع، ولعل هذا كله كان وليد تراكم مجموعة من العوامل المحلية المصدر ، كالنظام القبلي والعشائري الذي لا يزال يهيمن إلى حد الساعة ، وهذا دون أن ننسى التنويه للحدود الوهمية التي وضعها مستعمر الغاشم ضاربا عرض الحائط المعالم الانتروبيولوجية للمجتمعات المحلية مخلفا أزمة عرقية متفاعلة وسط مجتمع مفكك ومنقسم ، هذا وناهيك عن غياب ضعف الروح الوطنية ، فالسمة الغالبة على معظم شعب الساحل الإفريقي هو الانتماء للهوية وليس الذخر للوطنية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فأن اعتماد حكومات هذه الدول على المورد الزراعي كمؤشر اقتصادي لتحقيق الاكتفاء الذاتي فهو غير كافي يأتي هذا في الوضع الراهن المتطور وما يستلزمه من متطلبات لمواكبة المتغيرات على الصعيدين المحلي والدولي . (33).

المحور الثاني :إرهاصات بناء الدولة في الساحل الإفريقي " النموذج المالي".

إذا كانت عملية بناء الدولة الوطنية في أبسط معانيها تعبر عن الأدوار المنوطة بالنخبة السياسية الحاكمة في دولة ما بالاضطلاع للقيام بإدارة الشأن المحلي والخارجي برشادة ، هذا من شانه أن يكفل محليا تجسيد المساواة والانصهار الاجتماعي ، وخارجيا التحلي بسلوك سوي وتثبت مكانة محترمة مع مصاف الدول الكبرى ، فإن هذا لا يتأتي لهذه النخبة في منأى عن وجود نظام سياسي قوي ، فقوة مؤسسات هذا الأخير تعطي للدولة تلك القوة الفعلية لترسيخ الوجد والاستمرار الداخلي ، والتفاعلي القوي العبر وطني وعليه يعد موضوع بناء الدولة من المواضيع المثيرة للنقاش والجدل كونها وليدة بيئة العالم الثالث ، هو

ما يجعل منها أرضية خصبة للتحليل ، كيف لا ودول العالم الثالث جلها واجهت منذ نيلها الاستقلال واجهت خمس إرهاصات ، فأول إرهاصة كانت بناء الدولة والثانية هي إرهاصة التنمية الاقتصادية ، فالتحول الديمقراطي ، التنمية السياسية والحكم الراشد ، وفي هذا السياق وإذا ما ربطنا هذا مع ما يحدث للدول المنتمية للساحل الإفريقي بصفة عامة ومالي بصفة خاصة ، لا نجد أن إشكالية بناء الدولة عصفت ولازلت تعصف بهذه الدول منذ خمسينات القرن المنصرف ، كيف لا والمستعمر الغاشم جعل بتقسيمه المنطقة بؤرة للتوتر والانقسام ، فمن النزعات الحدودية ، إلى الحروب الأهلية ، وصولا إلى الصراعات العرقية والاثنية ، ومن ثمة دولا هشة ، مارقة، وفاشلة ، وعليه سنتناول أزمة بناء دولة في الساحل الإفريقي بصفة عامة ، وفي مالي بصفة خاصة .

01-أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي .

***أزمة الشرعية** :ارتبطت هاته الأزمة ارتباطا وثيقا ببناء الدولة في الساحل الإفريقي ، فقد عوضت أساليب القمع والإرهاب ، وفرض القوانين والدساتير التي عادة ما تعلق ويتم العمل بالأحكام العرفية –أ أساليب المشاركة السياسية والفعالية ، بالإضافة إلى هذا اعتماد الانقلابات العسكرية كوسيلة للوصول إلى السلطة ، وهو ما يتنافى تماما مع المبادئ الديمقراطية ، أما بالنسبة لحق المشاركة السياسية فكثيرا ما نجدا النخبة الحاكمة غالقة لقنوات المشاركة السياسية ومصادرة لها بما يخدم مصالحها ، فالانتخابات عادة ما تؤجل عدة مرات مثلما حدث في موريتانيا والنيجر والتشاد.

الدولة	عدد الانقلابات	الدولة	عدد الانقلابات
السنغال	00	موريتانيا	4
مالي	01	السودان	5
ليبيا	01	بوريكنافاسو	6
الجزائر	02	النيجر	3
تشاد	03		

***أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي:**تتسم مجتمعات الساحل الإفريقي بغياب العدالة في توزيع الموارد ، في الوقت تهيمن القلة الحاكمة على الموارد في مقابل الحرمان والقمع للطبقات الضعيفة ، هذا مولد تفاوت طبقي حاد ، ولعل هذا ما أدى إلى التمرد والعصيان والعنف السياسي في كل من مالي النيجر والتشاد، وعليه فان تفاقم أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي في الساحل الإفريقي يعود أساسا إلى الفساد السياسي الذي بلغ نسبة 70%حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر سنة 2009. (34).

***أزمة الاندماج** :إن عجز حكومات الساحل الإفريقي في التعامل مع الواقع المعاش ، أو التوليفة المجتمعية المتعددة ، خلق موجة غضب عارمة داخل المجتمع الساحلي ، خاصة أنه عرقل مسار بناء الدولة الوطنية داخل هذا الإقليم الجغرافي ، كيف لا ، و أن جل الطبقة الحاكمة عجزت عن تغيير ذهنيات شعوبها التي آب شعورها إلا أن ينحي للوطنية ، في سبيل الولاء للهوية . (35).

*أزمة التغلغل : لا تزال الدولة في الساحل الإفريقي بعيدة كل البعد عن مراقبة حدودها وفرض سيطرتها على كامل البلاد نظرا لقلة الإمكانيات المتاحة ، وهو ما جعلها تتقاسم كيانها البري والجوي والسلطوي مع بعض المنظمات ، مالي خير مثال ، العاصمة تحت سيطرة الطبقة الحاكمة ، أما باقي ربوع البلاد تحت وطأة المتمرد الترقي . (36).

02-أزمة بناء الدولة في مالي .

أ -قراءة في الجغرافية السياسية لدولة مالي :.

تقع جمهورية مالي غرب افريقيا ، أي بالتحديد شمال خط الإستواء وتمد حتى مدار السرطانوهي بلد غير ساحلي ، بحيث تحدها من الشمال الجزائر ، ومن الغرب موريتانيا ، وغنيا والسنغال من الجنوب الغربي ، وسحال العاج جنوبا ، وبوركينافاسو من الجنوب الشرقي ، وشرقا النيجر تبلغ مساحتها حوالي 1,240,000كم ، أما تعداد سكانها فقد بلغ سنة 1999 حوالي 11 مليون نسمة وذلك حسب إحصائيات أفريل 2009. (37).

الجزائر	بوركينافاسو	غينيا	ساحل العاج	موريتانيا	النيجر	السينغال
1376 كلم	100 كلم	858 كلم	532 كلم	2237 كلم	821 كلم	419 كلم

تظم مالي الكثير من الثروات الطبيعية كالمعادن الثمينة، من بينها الذهب واليورانيوم والفوسفات والكاولين والجرانيت، وهناك ايضا معادن اجرى تم التأكد من وجودها في البلاد عبر مسوحات جيولوجية، ولكن لم يجر عليها عمليات استخراجية حتى الآن ومن ضمن تلك المعادن: الحديدوالنحاس، والمغنيزيوم، والبوكسيت. (38).

ب . **النظام السياسي:** نظام الحكم ديمقراطي جمهوري، فالسلطة التنفيذية بيد الرئيس المنتخب لفترة خمس سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من ولايتين إذ يقوم بتعيين رئيس الوزراء وأعضاء وزارته والسلطة التشريعية بيد المجلس الوطني الذي يتكون من 147 عضوا ينتخب لمدة 5 سنوات، أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد حيث شهدت البلاد انتقال زمام الحكم بين خمسة رؤساء منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1960.

ج . **النظام الاقتصادي** : يعتمد النظام الاقتصادي لدولة مالي على عنصرين أساسيين هما: القطاع الزراعي والفلاحي ، أما القطاع الصناعي فهو ضعيف جدا، وعلى الرغم من ذلك إلا أنها تصنف اليوم من بين أكثر دول العالم فقرا. هذا و إلا أن الوضع الجيوبوليتيكي لمالي –من حيث الموارد والمساحة- يجعل منها محل أطماع الدول الكبرى. (39).

د-**النظام القانوني** :مستمد من النظام القانوني الفرنسي والقانون العرفي ، وتجري مراجعة القوانين قضائيا في المحكمة الدستورية ، كما أن حق الاقتراع واجب على كل مواطن بلغ سن 21 سنة.

هـ . **النظام الاجتماعي** : يتألف المجتمع المالي من ثلاث فئات عنصرية بشرية البامبارا ، والمالنكي السونكي ، ويتحدث سكان مالي لغة البامبارا ، والتي تعد اللغة الأكثر استخداما ، إذ يستخدمها 80%من إجمالي السكان ، هذا إلى جانب اللغة العربية ، ولغات إفريقية أخرى كالفولاني ، أما الطوارق فيتكلمون لغة التماشك بالإضافة إلى الفرنسية .

-وهذا يدين ما يقارب حوالي 90%الدين الإسلامي ، أما نسبة 05%فلهم الديانة المسحية ، أما الباقي فيدن ديانات محلية مختلفة . (40).

***أزمة الشرعية في مالي** : الجميع يسلم بفرضية مفادها أن الحدود الاصطناعية التي وضعها المستعمر الغاشم ، كانت السبب الرئيس لبعض النزاعات الحدودية بين دول الجوار ، لكن الجميع يسلم أيضا بان تحول الحروب من نزاعات حدودية ، إلى صراعات سلطوية بين من هو مدني ، وبين من هو عسكري فهو راجع بالدرجة الأولى إلى أزمة شرعية نابعة عن عدم الاستقرار السياسي ، وفي هذا السياق فقد شهدت جمهورية مالي منذ استقلالها ، شهدت هزات سياسية عنيفة لطالما عصفت بكيانها ذات اليمين صراع الجيش والجماعات المسلحة ، وذات الشمال تناحر

الجيش والحكومة المدنية ، ومن هنا وفي تحليلنا لهذه النقطة لابد أن لا ينصب تركيزنا في التحليل عن ما شاهدته وتشهده جمهورية مالي من تطاحنات دينية وهوياتية بعيدا عن الصدام العنيف عن السلطة بين الضابط العسكري والحاكم المدني التي فكل مرة تكلل بانقلاب عسكري ، ينفذه عسكري ويستفيد منه أجنبي ، وفي الأخير ترمي الفوضى بمالي إلى الدرك الأسفل ، ولعل وخير دليل على هذا هو قيام مجموعة من العسكريين بانقلاب عسكري سنة 1968م، أطاح بحكم الرئيس كيتا ومن ثم تولى موسى تراوري أحد القادة العسكريين الحكم في مالي وصار رئيسا للجنة العسكرية ومن ثم تم التصديق على دستور جديد للدولة في عام 1974م، هذا و بالإضافة إلى انقلاب 26 مارس 1991م الذي قاده الكولونيل أمارو توري، الذي مهد الطريقهو الأخر لقيام انتخابات بعد عام ونصف من استلامه السلطة، وهي الانتخابات التي أتت بتنصيب عمر كوناري رئيسا للجمهورية وكان ذلك في أبريل عام 1992م، وفي سنة1993م، تم تنفيذ حكم الإعدام في حق الرئيس الأسبق تراوري لقمعه المعارضين لحكومته عام 1991م ، وفي عام 1997م تم إعادة انتخاب كوناري لفترة رئاسية أخرى، هذا وناهيك عن الانقلاب العسكري الذي قاده الضباط العسكريين أيضا سنة 2012 ، كرد فعل عن تضمرهم من تعسف سلطة المدنيين ، حيث أطاح الكابتن أمادو سانوقو قائد لجنة اعادة الديمقراطيه واستعادة الدولة بالحكومة المنتخبه ديمقراطيا بقيادة الرئيس أمادو توماني توريالذي كان يشغل منصب جنرالا بالجيش عام 1991م(41)، وبهذا أحكم الانقلابين العسكريين المتمردنن في مالي احكموا قبضتهم على المؤسسات السيادية للدولة، ساعات فقط بعد مباشرة "انقلاب" للإطاحة بالرئيس أمادو توماني توري وقال العسكريون آنذاك بأنهم استهدفوا "إسقاط النظام غير الصالح" في باماكو وحل "جميع المؤسسات" وتعليق العمل بالدستور، وتسليم السلطة بعد إجراء انتخابات جديدة . (42)

-لكن الشيء الغريب في دولة مالي أن كل انقلاب عسكري يقوم به الجيش يزيد من اتساع فجوة الهوة سواء بين المدني والعسكري ، أو الترقي والعسكري ، أو مدني والترقي ، ومن ثم فأزمة الشرعية في مالي تعود بالدرجة الأولى إلى صراع السلطة الذي لا يخدم مالي شعبا ودولة .

***أزمة الاندماج الوطني في مالي :** إذا كانت أزمة الاندماج حسب تعبير لوسان باي هي مدى قدرة النظام السياسي على النظر في كل المطالب والبت فيها في آن واحد ، كما يضيف أيضا انه كلما كانت الحكومة مندمجة بصورة أفضل ، كان أداء النظام السياسي أفضل ، والعكس بالعكس(43) ، وعليه نخلص للقول بان أزمة الهوية والاندماج الوطني ترتبط بعجز النظام السياسي في بناء الدولية الوطنية، مما يفرز جماعات مهمشة تأبى العيش المشترك داخل مجتمع واحد، وتسعى للمشاركة في السلطة، مما يؤدي إلى بروز تحديات تثقل كاهل الدولة لتجاوز هذه الأزمة ، خاصة إذا ما ارتبط عجز النظام السياسي بانتشار الفساد ، أو تحيزه لجماعة أثنية على حساب جماعات أخرى مما يؤدي إضعاف قدرته التوزيعية مما يجعله عاجزا عن الوفاء بالحد الأدنى من احتياجات أفراد مجتمعه ، وقد يعجز النظام وتنشل حركة الحكومة عن تجاوز هذه الأزمة في حالة ما ارتبطت بوجود جماعات أثنية لها فروع أخرى عبر الحدود الجوارية ، مما يجعل الحكومة تفقد الهيمنة والسيطرة على كافة ربوع إقليمها (44) ولعل هذا الأخير نجده يتلائم مع الحالة المالية ، فأزمة الاندماج في مالي مرتبطة بتمرد التوارق فالتوارق جماعة أثنية مناهضة للحكومات المدنية مطالبة بالانفصال ،متطلعة لبسط نفوذها في صناعة القرار محليا والهيمنة عليه .

-فالتوارق جماعة إثنية ذات أصول بربرية يقدر عددهم بحوالي :1.5 مليون شخص ، ينتشرون في خمس دول وهي ، الجزائر ، ليبيا ، مالي ، النيجر

وبوركينافاسو ، وبناء عليه تعتبر منطقة أزواد في مالي المهد الطبيعي لهم ن وهو المبرر الذي تسوقه الحركات الانفصالية في شمال البلاد . (45)

فأول تمرد لهذه الجماعة كان في الفترة الممتدة بين 1962-1964 قاده زعماء القبائل والوجهاء التقليديون في منطقة كيدال ، أين عرفوا آنذاك باسم الفلاقة ، والذين وحسب اعتقادهم رأوا أن تسليم الفرنسيين السلطة للعساكر الماليين هو إجحاف في حقهم ، وتعسف في التصرف بالسلطة ، لكن سرعان ما قمع وبطش هؤلاء من طرف الجيش المالي ، الذي استطاع إخماد التمرد وفرض حكم عسكري على المنطقة ، وفي سنة 1990 اندلع تمرد ثان بهجوم من المسلحين التوارق في منطقة ميناكا ، لكن سرعن ما أيضا تحرك الرئيس موسى تراوري رئيس الدولة وقتذاك لاحتواء الوضع مقترحا منح منطقة كيدال حكما ذاتيا أوسعا ، ليعرف عقد التسعينات التحول من نمط المواجهة المسلحة بين الطرفين ، إلى الهدنة والجلوس في طاولة مناقشات ومفاوضات والذي اسفرعن : (اتفاقية تمنراست سنة 1991 ، الميثاق الوطني سنة 1992 ، 1996 اتفاقية السلام في تمبكتو) ، لكن بالرغم من كل هذا فإنه في بداية عقد الألفية عادت المواجهات المباشرة بين الطرفين ، في سنة 2002، 2006، وفي 2012(46)

الخاتمة :

وفي الختام نخلص إلى أن الصراع على السلطة أصبح داء عضال نخر جل وإن لم نقل كل الدول المنتمية إلى العالم الثالث ، بحيث راح يستشري ودون تواني في كافة أنحائها معلنا شرارة فوضى سياسية عارمة كان فيها غياب التداول السلمي على السلطة السمة البارزة التي أنتجت لنا هي الأخرى ما يكن عنه بأزمة الشرعية ، هذا إلى جانب تردي الوضع الاقتصادي الناجم عن العجز في تسير المورد الطبيعي ، ناهيك عن كل هذا ارتباط داء الصراع على السلطة بعلة الولاء الهوياتي الذي ولدنا هو الأخر ما يطلق عليه بأزمة الاندماج الوطني لتكون المحصلة في الأخير دول مارقة ، فاشلة ومنهارة ، ونفس الشيء وجدناه ينطبق تماما على بعض الكيانات المنتمية إلى الحيز الجغرافي الساحلي ، بحيث تميز ويتميز هذا الأخير بزوبعة من اللاستقرار السياسي والاقتصادي ، وحتى الاجتماعي ، النابع كما هو مسلم به من سلوك المستدمر الغاشم الذي نقش ونحت الخارطة السياسية للمنطقة قبل خروجه ، وفقا لإستراتجية سياسية بعيدة المدى تضمن وصايته وتدخله على المسار الزمني حتى يتمكن من المزيد من الاستنزاف ، في مقابل التخلف السياسي ، واستشراء الفاسد الإداري، فتبعية ولاء دائم له ، وعليه فأزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي منذ حوالي نصف قرن كانت ولازالت غاية سما القائمون على السلطة هناك لبلوغ مرادها ، لكنهم عادوا بخفي حنين ، كيف لا و السبب الرئيس في ذلك يعود لطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة المتسمة بالصفة العسكراتية والاستبدادية والديجورية ، بحيث أنها أنظمة منزوية على نفسها لا تقبل الغير ، ولا تقبل حتى مشاركته والتعايش معه ، ولعل هذا ما يوحي لنا مباشرة إلى غياب معالم الديمقراطية ، التي تعد بمثابة الركيزة الأساسية لبناء ما يسمى بمشروع بناء الدولة الوطنية ، فمشروع بناء الدولة الوطنية في دولة مالي وفي ظل الوضعي السياسي الرعن ، والوضع الاقتصادي الهين والوضع الاجتماعي المتطاحن والمتطاعن المعاش ، يبقى مستقبل هذه الدولة غامضا ، خاصة في ظل ضعف القوى الاجتماعية ، وتزايد الحركات التمردية ، و التكالبات الأجنبية ، فإن الحديث عن بناء الدولة الوطنية يعتبر سابق لأوانه ، ولعل هذا ما رده إلى ثقافة الانقلابات التي تطبع مؤسستها السيادية ناهيك عن تنديد بعض الجماعات شعارات الانفصال والحكم الذاتي المنادى والمنشد .

قائمة المراجع :

01- بشير شايب ، **مستقبل الدول الفيدرالية في إفريقيا في ظل** الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010 ، **صراع الأقليات نيجريا نموذجا ،** مذكرة مكملة لنيل شهادة 20.

الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية بهاز حسين ، **الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع اليوغسلافي** والإقليمية ، جامعة قصدي مرباح ورقلة ، ص ، 31 ، 2010. **1995-1990:**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

02-- لسان العرب المجلد 8 صفحة 197 والعين المجلد 1 صفحة السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ،

03- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **الموسوعة الميسرة** العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، **للمصطلحات السياسية (عربي – انجليزي)** ، ص ، 262. 2006، ص ، 12 .

12 - Eric J. Schnitzer, **Lieutenant Colonel,** **Perfecting War**, Searching for the Silver Bulle, Center for Strategy and Technologyt, Air War College, Air University, United States of America,november 2005,p,275

04- Dr. Arinpe Adejumo, **THEMATIZATION AND PERSPECTIVIZATIONOF CONFLICT IN NIGERIA**,LUMINA, Vol. 21March 2010,p01

05- ايمان بومزبر ، وردةرزاق ، ماهية الصراع ، منتدى الرائد لطلبة العلاقات الدولية ، تاريخ الاطلاع ، 18/ 2014/11.نقلا13- عن فريق العمل الجماعي ، **ادارة الصراع ،** تاريخ التحميل : 2014/10/29 ، نقلا عن الموقع http://faculty.mu.edu.sa/ialzuaiber/Conflict%20managemen t الموقع : http://raed30.amuntada.com

06-عماد الشعلة ، **الخيارات السلمية في الصحوة الاسلامية** ، مجلة رسالات ، العدد ، 32، تاريخ التصفح : 2014/10/10. نقلا عن الموقع : http://www.resalaat.net/news.php?newsid=723

14- الزوبير بن عون ، مرجع سابق ، ص ، 155.

15- إكرام بركان، مرجع سابق ،ص ،28.

07- منير محمد بدوي ، **مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع** ، مجلة الدراسات المستقبلية ، العدد الثالث 16- الزوبير بن عون ، مرجع سابق ، ص ، 155. 1997.

17-منير محمد بدوي ، مرجع سابق ، ص ص ، 74، 75.

08- - Archibaldo Lanu –Jean-, une monde sans rivage : **Etats nations et globalisation**, paris, Edition de la Découverte ,1997

18- Conflict and Critical Theories,07-Allan (Social).qxd 11/22/2006 12:22 Pm,p213. https://www.google.dz/#q=pdf%2BConflict+and+Critical+T heories

09-الزوبير بن عون ، **تحليل سوسيولوجي للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة (دراسة حالة المجالس الشعبية المحلية المنتخبة بولاية الاغواط)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير 19- رحال حجيلة ، **الصراع في المؤسسات وجه من أوجه العنف الكامن في المجتمع** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، في علم الاجتماع والاتصال في المنظمات ، جامعة قاصدي مرباح ، ص ، 48 ، 2001. ص ، 21.

10-إكرام بركان ، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء البعد الثقافي في العلاقات الدولية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير -20 في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع دبوماسية ،كلية

frank elwell , **karel marx** , pp 68,70 https://www.google.dz/#q=frank+elwell+%2C+karel+marx

21-احمد الشريف ، **نظرية الصراع الاجتماعي**، كتاب الكترونية، تخص الدبلوماسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010، ص 75. نقلا عن :http://www.startimes.com/?t=25488126 ،تاريخ الاطلاع : 29 /10 /2014

22- رحال حجيلة، مرجع سابق ، ص ،23.

23 - theories of sociology , https://www.ivcc.edu/uploadedFiles/_faculty/_mangold/Theories%20of%20Sociology

24- إيان كريب ،**النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس** ،(ترجمة محمد حسين غلوم) ، الكويت :المجلس الوطني للآداب والفنون ، 1978، ص،77.

25- رحال حجيلة، مرجع سابق ، ص ،27.

26- idris Guclu, **Karl Marx and Ralf Dahrendorf A Comparative Perspective on Class Formation and Conflict**,p , 161

27- مومني زيان ، **مظاهر الصراع السياسي بالجزائر وتأثراته على الديمقراطية 1954-2004** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، قسم الثقافة الشعبية ، فرع الانثروبولوجيا ، جامعة أبي بلقايد - تلمسان ، 2008، ص،10.

28- علي أبوطاحون ، **النظرية الاجتماعية المعاصرة** ، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ، ص ص ، 349 ، 360.

29-محمد فال ولد بلال الامن والاستقرار في منطقة الساحل : الواقع والمآلات، http://aqlame.com/article7649.html

30-شواردة رضا ، **إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخص دراسات إستراتجية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 03، 2010، ص 75.

31-أسماء رسولي ،**مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

32. شواردة رضا ،مرجع سابق ، ص ، 80، 82.

33- أسماء رسولي ،مرجع سابق ، ص، 32

34-بشكيط خالد ، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخص دراسات إستراتجية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر3، 2011، ص ص،68 ، 69.

35-أبصير أحمد طالب ،**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخص دراسات إستراتجية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2010، ص ، 21.

36- بشكيط خالد، مرجع سابق ، ص ، 69.

37-ليلى قارة،**الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخص دراسات إستراتجية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2011، ص ، 47.

38-عبد الجليل زيد المرهون، "**مستقبل القاعدة في مالي**"، جريدة الرياض، العدد 15873، 2011، ص3.

39-Amandine Adamczewski et Jean-Yves Jamin, "Investisseurs libyens, paysans maliens",**LeMonde Diplomatique**, septembre 2011, p 3-5-

40- ليلى قارة، مرجع سابق ، ص ص، 51،49.

41-عبدالجليل زيد المرهون،**الانقلاب العسكري في مالي**،http://www.alriyadh.com/722754.

42-عاطف قدادرة ،**العسكر ينقلبون على رئيس مالي شهرا قبل الانتخابات الرئاسية**،http://www.djazairess.com/elkhabar/284366

43- Robert I, Rotberg ,**Nation-state Failure: A** recurring Phenomenon? The Nic2020 project www.au.af/mil/awc/awcgate/cia/mic2020/panel2-nov6 Pdf.6november2003

44-مادي ابراهيم كانتي ،**الأزمة السياسية في مالي** ،مجلة دراسات وأفاق افريقية ، المجلد العاشر ، العدد السادس والثلاثون ، 2012، ص ، 109.

45- مادي ابراهيم كانتي، مرجع نفسه ، ص ، 110.

46-الشيخ اباهيم كونتاو ، **النزاع المسلح في مالي** ، مجلة قراءات افريقية،العدد السادس عشر ، 2013، ص ص، 22،23.